





جامعة إفريقيا العالمية

مركز البحوث والدراسات الإفريقية

ورابطة جمعيات الصداقة العربية الصينية

مؤتمر آفاق التعاون العربي الأفريقي الصيني
في إطار مبادرة الحزام والطريق



الخرطوم 21 -22 نوفمبر 2017م

العلاقات الصينية الإفريقية

رؤية مستقبلية

أ.د. عبدالرحمن أحمد عثمان(*)

تسعى هذه الدراسة لاستشراف مستقبل العلاقات الصينية الإفريقية في ظل واقع متغير، والوقوف على مراحل التسرب الصيني في إفريقيا، ، والوقوف على حجم الجهود المادية والدبلوماسية التي خطبت بها الصين ود الإفريقيين، وتنبع أهمية هذه الدراسة من حجم الصين المعنوي والمادي في عالم اليوم، والنمو المتسارع في اقتصادها و في الأثر الصيني على العلاقات الدولية والرغبة المستكنة في أعماق الإستراتيجيات الصينية لتوفير الغذاء لشعب هو الأكثر عددا والأكثر حاجة للاستقرار للعمل في أراضي إفريقيا الشاسعة الواسعة الخصبة .

كما تنبع أهمية الدراسة من أهمية إرث الشعوب الصينية وارتكازهم في عمق التاريخ حضارة وتواصلا، ولاسيما مع العالم الإسلامي، فالعلاقات الصينية بالعالم الإسلامي قديمة، فقد عرف المسلمون الصين في عهد الفتوحات وأصبحت ضمن إرثهم الثقافي، حيث يتعرف عليها ناشئة المسلمين في حداثة سنهم من الحديث الشريف الذي ينسب لرسول الله صلى الله عليه وسلم "أطلبوا العلم ولو في الصين"، وقد عرف المسلمون حكمة كنفشيوس وأضافوها لوعيهم الثقافي بالإضافة لما عرفت به الصين من فنون التجارة وأكثر ما اشتهر عنها وربطها ببلاد المسلمين طريق الحرير الذي يستعرض القارة الآسيوية غربا وقد امتد أثر هذا الطريق إلى فيافي إفريقيا إدراكا ومعرفة عبر رحلة الحج السنوية التي ربطت مسلمي إفريقيا ببلاد الإسلام غربي آسيا.

(*) أ.د. عبد الرحمن أحمد عثمان – مركز البحوث والدراسات الافريقية – جامعة إفريقيا العالمية

وتتخذ الدراسة من المنهج التحليلي منهجا، وفي ظل صعوبة الحصول على مشاهدات ميدانية استعان البحث بالنصوص المبثوثة في شبكة المعلومات العالمية، وقام بدراستها وتحليلها ومازج بينها وبين معايشته لبعض الأحداث لوضع فرضياتها.

افترضت الدراسة أن منهج الصين في الولوج للقارة الإفريقية اتسم بالتأني والحذر والتمرحل عبر أربع مراحل مرت بها العلاقات الإفريقية الصينية هي على التوالي : التردد والتودد والتجدد والتمدد.

لقد حسمت الدراسات مرحلة التردد، إذ نشطت الدراسات الصينية لإفريقيا في وقت مبكر وخلصت هذه الدراسات الى مناسبة إفريقيا للعلاقات التجارية والزراعية الصينية والإسهام في استخراج مكنونات الأرض من معادن وبترول فما كان منهم إلا التخطيط والشروع في استثمار توصيات هذه الدراسات .

وتهدف هذه الدراسة لاستجلاء مستقبل العلاقات الإفريقية الصينية في ظل التنافس العالمي، موطئة بمكانة الصين في العلاقات الدولية والدراسات الصينية التي اهتمت بإفريقيا، النظر في منظومة الصين للتوغل في إفريقيا، خلوصا لأوجه التعاون الممكنة في مجالات التعليم والتجارة والصناعة والتعدين والتساند السياسي في المحافل الدولية.

مرت العلاقات الإفريقية الصينية بمنظومة ممرحلة ومتدرجة لاكتساب القبول الإفريقي، فلم تقع على ماهي مقبلة عليه وقوع الأعمى، ولكنها استبصرت بالدراسات التي أجرتها حول الإنسان الإفريقي واللغات الإفريقية والمناخ الإفريقي، والموارد الإفريقية، وقد امتدت هذه المرحلة قرابة القرن من الزمان، وجاءت من بعد ذلك مرحلة البحث عن مشتركات ومداخل، وكان خضوع الجانبين للاستعمار وأنهما من دول الجنوب والفقر والبحث عن الطعام أوجه تشابه تجمع الجانبين مما يجعل التقارب النفسي والتساند السياسي والتشارك الأيدلوجي ممكنا ولكن بسرعان ما انتزعت الصين نفسها من هذه المرحلة وركزت على التبادل التجاري والعون غير

المشروط، وافضت هذه المرحلة إلى مرحلة جديدة هي مرحلة الشراكة الاقتصادية والتنمية الاستثمارية.

مرت العلاقات الصينية بالمرحلة الأولى وهي مرحلة التردد وكانت هذه المرحلة هي مرحلة الدراسة والاستقصاء وتردد الصينيون في هذه المرحلة في الدخول إلى القارة السمراء، وقد حسمت نتائج الدراسات هذا التردد، أعقبت مرحلة التردد مرحلة التودد وهي مرحلة البحث عن مداخل نفسية وايدلوجية تصبح مظلة وسياجاً للعلاقات الصينية الإفريقية وفي هذه المرحلة قدمت الصين الكثير من المنح الدراسية للإفريقيين لتعلم اللغة الصينية واكتساب الإفريقيين للشيوعية الصينية عبر الإعلام والمجلات باللغات الإفريقية التي تتحدث عن بناء الصين وسور الصين العظيم، وقدمت منحا مالية وبنايات ضخمة مثل بنائهم لقاعة الصداقة للسودان هدية من غير مردود، وأعقبت مرحلة التودد مرحلة التجدد وفي هذه المرحلة أقامت الصين الكثير من العلاقات التجارية ودخلت مع دول إفريقية كثيرة مرحلة الاستثمار، وقد أبانت هذه المرحلة جدوى التضامن الإفريقي الصيني، كما وهبت هذه المرحلة الصين بعدا دوليا ونموا اقتصاديا للصين جعلها قوة محسوبة في عالم الكبار، أعقبت مرحلة التمدد مرحلة التجدد وهي مرحلة التخطيط المبرمج للاستثمار والشراكة الصينية لإفريقيا وبدأ الأفارقة في هذه المرحلة يحسون بأن الصين إحدى الكبار كما أصبحت للصين مواقع متقدمة في الخريطة الدولية.

موقع الصين في الخارطة العالمية :

تعد جمهورية الصين الشعبية ثاني أكبر بلد في العالم من حيث مساحة البر، حيث تحتل مساحتها البرية تسعة ملايين وثمانمائة وستة وعشرين ألف كلم 2، أي واحد على خمسة عشر من إجمالي المساحة البرية للكرة الأرضية، وربع إجمالي مساحة آسيا، والمساحة الكلية نفسها للدول الأوربية الثلاثين، بالإضافة إلى ذلك تملك

الصين حوالي ثلاثة ملايين كلم 2 من المياه الإقليمية الخاضعة لسيادتها ، حسب قانون البحار التابع للأمم المتحدة، وتعتبر الثالثة أو الرابعة فيما يتعلق بالمساحة الكلية للكرة الأرضية.[1]

يتحدد موقع الدول في موازين القوة وفقا لرافعات القوة الثلاثة : الموقف الاقتصادي والمعلوماتية وقوات الردع العسكرية التي تمتلكها ويطلق على هذه المنظومة القوة الصعبة Hard Power، ويتحدد موقع النمط الصيني في مراكز القوة من واقع الإنتاج المحلي الإجمالي واستثماراتها الخارجية، وقد برزت الصين في عامي 2014 و2015، وفقا لمنهجيات إحصاء مختلفة، ويرى مالك عوني أن مؤشرات تنامي قوة الصين عالميا لا تقتصر على نمو ناتجها المحلي الإجمالي، وإنما تشمل أيضا أهمية ما يتمتع به هذا الاقتصاد من دور عالمي متنام وآخذ في التوسع[2]، وما يحظى به من درجة استقرار في المقومات الاقتصادية الأخرى لهذا النمو. ويناقش عوني أيضا معضلات تحول الصين إلى قطب دولي، مشيرا إلى أن العالم بدأ بالفعل يشهد إرهاصات حقبة تعددية قطبية، لا تقتصر على المجال الاقتصادي فحسب وإنما تمتد أيضا إلى الفضاء السياسي/ العسكري والمعرفي. ويخلص في نهاية مقدمته إلى أن بنية النظام العالمي الراهنة، والتحديات التي تواجهها الصين داخليا وخارجيا، ستدفعان السياسة الخارجية الصينية للانخراط بدرجة أكبر في شبكة تفاعلات لا قطبية، في الأمدين القريب والمتوسط، بأكثر مما تسعى إلى إعادة بناء قطبي شامل في النظام الدولي، بانتظار وضوح الرؤية بالنسبة لحدود صعود القوى الدولية الأخرى، خاصة روسيا، واكتمال تأسيس ركائز الحضور الإقليمي الصيني، ممثلا في مشروع إعادة إحياء طريق الحرير القديم[3]

ويشير محمد نعمان جلال، خبير الدراسات الصينية وسفير مصر الأسبق لدى الصين، إلي "الإحياء الحضاري الصيني ويتساءل: أي مستقبل للصين في النظام الدولي؟". وقد قدم رؤية للإجابة عن سؤاله تركز على المحددات الثقافية والتنموية

والمجتمعية شديدة الخصوصية للصين، والتي تجعل لرؤيتها تمايزها وتفردها. ويرى د. جلال أن الصين الحالية تعتمد في بناء رؤيتها وسياستها الخارجية وتعاملها مع العالم، على مجموعة من الآليات الحضارية التي قامت بإحيائها وتجديدها، وعلى المقومات السياسية والاقتصادية والمجتمعية التي تطورت خلال العقود الأربعة الماضية. ويطرح د. جلال أربعة سيناريوهات لدور الصين الدولي في الأمد المنظور، الأول: أن تتحول إلى قوة عالمية عظمى، متوقعا أن تظل الصين القوة الثانية في العالم على الأقل حتى منتصف القرن الحادي والعشرين؛ الثاني: أن تتحول الصين إلى قوة إقليمية، ولكن غير مهيمنة؛ الثالث: استمرار الصين كقوة صاعدة في إطار حدودها الوطنية، ويرى أن هذا السيناريو يواجه العديد من المعضلات؛ الرابع: ألاّ تسعى الصين للهيمنة الإقليمية أو العالمية وإنما تكرس نموذجا إقليميا يعيد إحياء مفهوم الحضارة الصينية في سلوكها التاريخي، والمتمثل في بناء الصين القوية ووحدة الصين وترابها الوطني والتعامل مع العالم الخارجي من خلال التعاون الاقتصادي[4] ومع اضطراب رؤية جلال إلا أنها تلمس بعض الحقائق التي تشير إلى النمو الصيني المتعاظم .

ويرى حسين إسماعيل أن "أولوية الاقتصاد وانعكاسات تحول نمط التنمية على آفاق الصعود الصيني"، تترتب على مدى كفاية نمط التنمية الذي تنتهجه الصين لمواصلة تقدمها، وصعودها على المسرح الدولي. يشير الباحث إلى عبارة قالها الزعيم الصيني الراحل دنغ شياو بينغ خلال جولته التفقدية لجنوبي الصين عام 1992، فقد قال السيد دنغ: "ربما نحتاج إلى ثلاثين سنة أخرى لتشكيل مجموعة كاملة من النظم الأكثر نضوجا والأكثر رسوخا في المجالات المختلفة." الموعد الذي أشار إليه السيد دنغ، مهندس سياسة الإصلاح والانفتاح الصينية، يصادف احتفال الصين عام 2021 بذكرى مرور مائة سنة على تأسيس الحزب الشيوعي الصيني، وهو ذات التاريخ الذي تستهدف فيه القيادة الصينية تحقيق "مجتمع الحياة الرغيدة على نحو شامل" (شياو كانغ بالصينية). ، يعقد الحزب الشيوعي الصيني مؤتمره الوطني التاسع عشر في

منتصف العام 2017م، الذي وضع سياسات الصين لمدة خمس سنوات تمتد حتى عام 2022، في ظل تغيرات داخلية وإقليمية ودولية عميقة، ووسط تكهنات متباينة بمستقبل التنمية الصينية بعد تراجع معدل النمو السنوي للاقتصاد الصيني في السنوات الأخيرة.(5)

وتؤكد الرؤية على أنه من الأهمية بمكان، قبل تحليل "التنمية الصينية" وتجلياتها في سياساتها الداخلية والإقليمية والدولية، التوقف عند الخلفية الفلسفية والثقافية للصين والتي مازالت محددا هاما لرؤية الصين لنفسها وللعالم. وحدد الباحث خصائص التنمية الصينية، بأنها، أولا: مركزية القيادة، ما يجعل الحكومة اللاعب الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية وتحديد اتجاهها وأهدافها، من خلال المؤسسات المملوكة للدولة أو من خلال المؤسسات ذات العلاقة الوثيقة مع الدولة؛ ثانيا: الانفتاح على الخارج والتعلم من الأنماط الأخرى، حيث أتاح الانفتاح للصين الحصول على التكنولوجيا المتقدمة وأسلوب الإدارة الحديث والمعارف المتقدمة ورأس المال الأجنبي؛ ثالثا: الاستدامة والقدرة على التكيف، فالصين تنتهج في تنميتها أسلوب "التجربة والتقويم، ثم إعادة التجربة وإعادة التقويم"، استنادا إلى مقولة دنغ شياو بينغ "عبور النهر بتحسس الأحجار"، رابعا: العائد الديموغرافي، وإن كان دور العائد الديموغرافي بدأ يتراجع في السنوات الأخيرة مع ارتفاع الأجور؛ خامسا: الاستقرار السياسي والتدرج في الإصلاح، فقد حققت الصين إنجازات اقتصادية واجتماعية هائلة لم تسبقها أو ترافقها تنمية سياسية بنفس السرعة. ويبدو أن التحليل الذي تقدم به حسين إسماعيل مقنعا من عدة جوانب إذ إنه يستصحب العقل الصيني ويستوعب المحيط العالمي الذي لن يسمح للصين بالانطلاق دون كوابح، لذلك فقد وضعت الصين كوابحها لنفسها حيث تشير الملامح الرئيسية للسياسة الخارجية الصينية لبراغماتية واعية تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتفادي الاصطدام مع واشنطن. ويخلص الباحث إلى أن دور الصين في بنية النظام الاقتصادي

والسياسي العالمي يرتبط بتوسع إطار مصالحها الاستراتيجية، وبخبرتها التاريخية وثقافتها ورؤيتها للتطورات الجارية في مناطق العالم المختلفة. ويرى أن الصين معنية بتعديل قواعد النظام الاقتصادي الدولي أكثر من اهتمامها بتعديل الهيكل السياسي الدولي. وإذا كان الخطاب السياسي الصيني يدعو إلى إقامة نظام دولي أكثر عدالة وإنصافا ومتعدد الأقطاب، فإن الصين ترى نفسها "مُصلِحة" لهيكل النظام الدولي، وتعتقد أن النظام الدولي الحالي لا يمكن تبديله ولا يمكن أن يبقى على حاله أيضا.

وينظر سامي السلامي إلى النمط الصيني بأنه نمط "التوسع المتدرج: السيرورة الجدلية لتطوير الصين أدوات سياستها الخارجية"[6] ، وتتناول الرؤية أدوات السياسة الخارجية الصينية، وهي: الأدوات الدبلوماسية، الأدوات الاقتصادية، الأدوات المعرفية، والأدوات العسكرية. ويشير السلامي إلى أن التدرج يعد مبدأ أساسيا طبع مسار أدوات السياسة الخارجية الصينية وسياقات تطورها منذ انهيار النظام ثنائي القطبية، وأن الأدوات الاقتصادية تطورت في السياسة الخارجية الصينية داخليا وخارجيا، كما عرفت الأدوات العسكرية تطورا مطردا. ويحدد الباحث أربعة سيناريوهات لما يُسميه بنموذج التنمية الصيني، الأول: العودة إلى نموذج تنمية مبني على أفكار التيار المحافظ، بالتطوير العلمي لآليات الاقتصاد الموجه؛ الثاني: تسريع عملية الاندماج في السوق تبعا لأفكار تيار اليمين الإصلاحي وتحرير الأسعار وجعل السوق يحدد قيمة العملة الوطنية، الثالث: تأسيس منظومة تنمية تأخذ من الاشتراكية المثالية والحركة التعاونية لروبرت أوين نموذجا؛ الرابع: الاستمرار على أفكار دنغ شياو بينغ بنهج اقتصاد السوق الاشتراكي دون رفع تحكم الدولة في العملة.

ويطلق وليد عبدالحي على السياسة الدولية الصينية اسم "الانخراط الحذر ويتساءل عما إذا ستقيد سياسة التوازن دور الصين في الشرق الأوسط؟" وتبدو محددات السياسة الخارجية الصينية المعاصرة وفقا للدكتور عبد الحي في : أولا: غلبة النزعة البراغماتية على حساب النزعة الأيديولوجية؛ ثانيا: غلبة نزعة الحوار على نزعة

المواجهة على المستوى الدولي؛ ثالثا: أولوية النمو الاقتصادي وانعكاسه على النمو المتواصل في النفقات الدفاعية؛ رابعا: التأني في إدارة العلاقات الخارجية وعدم التسرع في السعي لتحقيق موقع متقدم في النظام الدولي. ووفقا لتلك المحددات يرى د. عبد الحي أن السيناريو الأرجح للسياسة الصينية المستقبلية في الشرق الأوسط، هو اعتماد سياسة التوازن بين المتخاصمين الإقليميين، واعتماد وجود عسكري "خدماتي" في المنطقة، وبقاء دور نسبي في تسوية المنازعات في المنطقة خلال السنوات الخمس المقبلة على الأقل، وضمان علاقات جيدة مع كل دول المنطقة لضمان عبور مشروع "الحزام والطريق" المناطق المقرر له عبورها لربط أسواق الصين بأوروبا عبر الشرق الأوسط.(7)

وترى نيللي كمال الأمير أن موقع الصين في الخارطة الدولية يتحدد بنمط "القيادة المؤجلة كاستراتيجية لتأسيس ركائز التعددية الدولية". تقسم الباحثة توجهات السياسة الخارجية الصينية إلى شقين: توجهاتها تجاه دول الدائرة التقليدية، وتوجهاتها تجاه دول وأقاليم آخذة في الصعود على سلم الأولويات الصينية. وتخلص إلى أن الصين تدير علاقات تعاونية ممتدة، تتمتع فيها بمواقف قوة تزيد من مقومات قوتها الاقتصادية التي حققتها خلال مسيرة تنميتها، وتؤهلها للوصول لمكانة "قوة كبرى" ولكنها لم تصل بعد لمكانة القطب الدولي المكافئ للولايات المتحدة الأمريكية.(8)

وترتيبا على هذه الرؤي وعلى ناتج مردود حركة البحث العلمي فإن تزايد موقع الصين بين القوى الدولية يتيح لها مد أزرع العلاقات مع إفريقيا ولكن تتسم حركتها بالحذر والتدرج المتوسع إذ إنها قوة نامية ولكن سيكون لها موقع متميز في العقود القريبة القادمة .

وتشير نتائج الدراسات التي استعرضتها إلى دعم المراحل التي حددناها في مقدمة المقال وهي مرحلة التردد ومرحلة التودد ومرحلة التجدد ومرحلة التمدد وتتضح المرحلة الأولي، مرحلة التردد في الدراسات المتعمقة التي أجرتها الصين على الواقع الإفريقي قبل الولوج إليه

مرحلة التردد " الدراسات الإفريقية في الصين" :

على الرغم من أن الصلات الصينية الإفريقية قديمة نسبيا إلا أن الدراسات الإفريقية في الصين لم تبدأ إلا حديثا ، إذ قام الباحث لين زهو بتجميع كافة المعلومات الإفريقية القادمة من الغرب وأودعها كتابه" المعجم الجغرافي للقارات الأربع والذي تناول فيه جغرافية إفريقيا وأعراقها ، وذكر فيه الأماكن والمدن والقارة والمجموعات الإثنية في إفريقيا 1948م . وفي نفس التاريخ أو بعده بقليل ألف يوان هو (Yuan) وكومبو مؤلفا تحدثا فيه بالتفصيل عن شمال وغرب ووسط وجنوب إفريقيا والجزر الواقعة غرب المحيط الهندي، وفي الغالب العام فإن الدراسات الصينية التي سبقت القرن العشرين انصبت في مجال التراجم أو المعاجم الجغرافية أو كتب الرحلات عن مصر وإثيوبيا .

ب -**مبادرات الشراكة الصينية الإفريقية**

بالرجوع إلى التاريخ فقد اعتبر الزعيم الصيني ماوتسي تونغ إفريقيا حالة تستحق الدراسة وعلى إثر ذلك أمر بجمع معلومات حول تاريخها وجغرافيتها ، فإن اهتمام الصين لم يأت صدفة بل هو ثمرة دراسات معمقة حتمت على الصين بناء علاقات مصلحية متبادلة مع الدول الإفريقية .

وتعتبر مجلة الجمهورية الصينية Republican China من المجلات التي نشرت عدداً محدوداً من المقالات حول إفريقيا . أما المجلة الرائدة والمعمرة في الصين فهي مجلة Oriantal Miscellany والتي صدرت بين عامي 1904م -1944م فقد نشرت مقالات متعددة حول العلاقات الإفريقية الأوروبية ، الاستعمار الاوربي في إفريقيا ، والشعوب الإفريقية ، العادات والتقاليد الإفريقية ، والغزو الإيطالي لإثيوبيا ، العلاقات بين الصين وإفريقيا . أما أول بحث ميداني تحول إلى كتاب صدر بالصين عن إفريقيا فقد كتب عن أثيوبيا في عام 1936م تمت فيه مقارنة في أوجه الشبه بين

إفريقيا والصين باعتبارهما ضحيتا الإمبريالية العالمية، وفي بداية الخمسينيات من القرن العشرين تركزت الدراسات الإفريقية بالصين على حركات التحرر الوطنية، وقد برزت جامعتان صينيتان رائدتان في الدراسات الإفريقية هما جامعة نانكاي Nankai التي اهتمت بشمال إفريقيا وجامعة نورمال التي اهتمت بدراسة إقليم وسط إفريقيا، وفي عام 1961م افتتح معهد الدراسات الآفروآسيوية[9] وفي سنة 1936م اصدر التقرير الصيني بشأن تدعيم دراسة الدول الأجنبية وتم إنشاء معهد الدراسات الأفروآسيوية بجامعة بجين ليتخصص في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية وتدريس اللغات الإفريقية . وقد أصدر معهد الأكاديمية الصينية كتاب المقدمة الإفريقية، وتراجم عن آسيا وإفريقيا حوى معلومات دقيقة عن آسيا وإفريقيا، وقد ترجم كتاب التاريخ والأعمال المسحية لكثير من القادة الإفريقيين والدول الإفريقية كل على حدة مثل إثيوبيا والسودان واوغندا وتنزانيا وإفريقيا الوسطي ونيجيريا والنيجر و ترجم كتاب السودان المستقل إلى اللغة الصينية ، تاريخ أمة، و كما ترجم كتاب رودسيا خلفية الصراع. ويعد عمل فينج جيانوي عملا مميزا وذلك لأن كاتبه، الذي يعمل محررا صحفيا، سافر إلى داخل إفريقيا ليتم دراسته، وقضى بها حوالي نصف عام متنقلا بين اربع دول في غرب إفريقيا، حيث زار 150 مدينة وقرية ومدرسة. وكشف عن المؤسسة الاجتماعية بإفريقيا والأنماط الاقتصادية والبنية الطبقية والنظم السياسية والمراحل التاريخية. وعلى العكس من الرؤية السلبية السائدة بين الباحثين الصينيين بشأن نظام المحاصيل النقدية، نجده يدعي أن لهذا النظام بعض النواحي الإيجابية (Feng Jianwei1994)[10]

ومنذ نهاية الثمانينيات من القرن العشرين نالت دراسة موضوع التحديث والتمدن رواجا كبيرا في الصين. ويحلل كتاب لي جيدونج أسباب تأخر التمدن في إفريقيا ويعتبر فساد الحكم والقبلية من العوامل السلبية المهمة في هذا الشأن (Li Jidong 1998) ويعد عمل هي ليير عن زيمباوي أول دراسة عن هذه الدولة حديقة الاستقلال (1995

(He – Lie- er وقد انتج الباحثون الصينيون دراسات عن الاقتصاد الإفريقي ومنها كتاب عن اقتصاد السوق Yang Dezhen & Su Zeyu 1994 : Chen Muo 1995) وكتاب عن العلاقة بين الإصلاح والتكليف الهيكلي أو الاقتصادي Tan Shizhong 1998 Shu Yunguo 2004، وقد قامت وزارة الزراعة بتكليف باحثين لوضع المجلدات الاربعة : للمؤتمر الوزاري لمنتدي التعاون الصيني الإفريقي، الذي عقد في بكين عام 2000(11)

وقد تمت طباعة أحد المنتخبين اللذين وتخصصاً في موضوع العلاقات الخارجية الصينية الإفريقية، حيث قام مركز الدراسات الإفريقية بجامعة بكين بطباعته Center for African Studies , Peking University 2000 وقد تناول تاريخ العلاقات الصينية الإفريقية منذ القدم وحتى الآن، وقد اعتقد الباحثون حتى وقت قريب أن العلاقات بين الصين ومصر علاقات ذات تاريخ طويل، وأن الصلات بين الصين وإفريقيا جنوب الصحراء بدأت في وقت متأخر.

وقد تم تصحيح ذلك الظن عن طريق أعمال مثل العمل السابق وعن طريق دراسة شين فوي الذي ذكر أن الاتصال المباشر بين الصين وإفريقيا جنوب الصحراء بدأ فعليا في عهد أسرة هان 206 BCE-CE 200 عندما أرسل أول مبعوث من إفريقيا السوداء من ميناء عدول Adulis بإثيوبيا (حاليا في إرتريا) إلى الصين، ووصل إلى لويانج في عام.

وقد شهد العقد الثامن من القرن العشرين نشأة جمعيتي الدراسات الإفريقية، والدراسات التاريخية الصينيتين، وفي عام 1995م اسس معهد دراسات غرب آسيا وإفريقيا مركز لدراسات جنوب إفريقيا، كما أسس معهد الدراسات الآفروآسيوية بجامعة بجين مركزا للدراسات الإفريقية عام 1988م، وفي نفس العام انشأت جامعة زيانتجال في هونان مركزا لدراسات القانون الإفريقي، كما أسست جامعة زهيانج نورمال مركز الدراسات التعليم الإفريقي. وفي خلال فترة التسعينيات من القرن

العشرين تركزت الدراسات الإفريقية بالصين في ميادين قضايا الإثنيات والعلاقات الدولية، والاشتراكية، والدراسات الثقافية والاقتصادية والعلاقات الصينية الإفريقية وقضية الديمقراطية في إفريقيا، وقد أعطى باحثو الدراسات الإفريقية الصينيين وزنا كبيرا لقضايا الإثنية في إفريقيا وظهرت وجهة نظر قوية تشير إلى عدم انسجام الديمقراطية الغربية مع الواقع الإفريقي (مصدر سابق) .

ومن الاهتمامات الصينية في المجالات الدراسية بإفريقيا يمكن الإشارة إلى حركات المقاومة والتاريخ السياسي، وموضوعات التنمية السياسية والاقتصادية، والنظم السياسية، وبلغة العلوم الحديثة فإن الصينيين يركزون على مجالات، التاريخ والجغرافيا واللغات والاقتصاد والدراسات الإثنية والثقافية، والعلاقات الدولية (الإفريقية الأوربية، الأفريقية الصينية، (مصدر سابق) وتقدم أغلب معاهد الدراسات الإفريقية في الصين دراسات نظامية لمدة عام للحصول على دبلوما الدراسات الإفريقية ثم تأتي درجتا الماجستير والدكتوراه عن طريق البحث.

ووما سبق يتضح لنا عمق الدراسات الإفريقية التي أجرتها الجامعات والمعاهد الصينية لتحسم بها مرحلة مهمة من مراحل العلاقات الإفريقية الصينية وهي مرحلة التردد لتبدأ مرحلة جديدة وهي مرحلة التودد.

مرحلة التودد :

برز نمط العلاقات التوددي في العلاقات الصينية الإفريقية في العقد السادس من القرن العشرين إلى نهاية العقد اسابع منه إذ شرعت الصين في دعم حركات التحرر وتقديم يد العون لاستقلال الإفريقيين وتعرفت الأقطار الإفريقية على الصين الدولة المستقلة حديثا في مؤتمر باندونق وطرحت نفسها ضحية للحضارة الغربية التي تقدم تيوان كنموذج غربي في بحر الصين، وفي هذه المرحلة وقفت العديد من الدول الإفريقية للاعتراف بالصين الجديدة جمهورية مستقلة مثل حكومة عبود السودانية وبادلت الصين اغلب الدول الإفريقية الاعتراف باستقلالها ومع بروز نهضة الصين العظيمة

بدأت تقدم تجربتها في البناء الحزبي خاصة الحزب الشيوعي الصيني وأعجب به كثير من الافارقة ومرة أخرى برز الحزب الشيوعي الصيني السوداني داعياً لتدعيم العلاقات السودانية الصينية وكان من أشهر دعاته بروفيسور شاكر حامد السراج إخصائي طب المجتمع وزير الصحة وعميد كلية طب جامعة جوبا وهو متزوج من اندونيسية تشاركه الرؤية وعمل في مقبل أيامه سفيرا للسودان بالصين وقد عملت الصين على توزيع مجلاتها خاصة مجلة بناء الصين بصورة واسعة بالسودان وإفريقيا .

في مرحلة التودد هذه قدمت جمهورية الصين العديد من يد العون والمنح المالية والصينية للسودان مثل مبنى قاعدة الصداقة في بداية سبعينيات القرن الماضي منحة من الصين كما بنت وأعدت مصنع للنسيج بالحصاحيصا وقرية الصداقة بابي فروع وكبري حنتوب وطريق الخرطوم بورتسودان والكثير من القروض الميسرة.(12)

وفي مرحلة التودد هذه يرى لنا سلطان كيجاب تفاصيل العلاقات الصينية السودانية في تلك المرحلة - وكانت تربطه علاقة ود مع النميري - روى سير الأحداث في بناء الصروح الصينية بالسودان قائلا : روى لي الرئيس الاسبق لحكومة السودان اللواء أركان حرب جعفر محمد نميري حادثة غريبة، قال لي لا يعرفها أحد ولا اريد أن أموت وتدفن معي، يقول النميري في بداية السبعينيات قررنا العمل بالبنية التحتية أنا ووزير الإعلام عمر الحاج موسى ولم تكن لدينا إمكانات، وكل أعمالنا كانت بالعون الذاتي، وفي تلك الايام شعرنا بليلة القدر تهبط علينا ، إذ طلب السفير الصيني مقابلتي وكان يجيد العربية بطلاقة، وطلبت مقابلته فورا بالقصر، وقال لي أن الرئيس الصيني ماو تسى تونغ يوجه لك دعوة لزيارة الصين لمساعدة السودان، وهو معجب بك وببرامجك الاعتماد على الذات، ويطلب منك زيارة الصين في وقت عاجل .

ويواصل النميري قائلا: فاجتمعت فورا بالوزراء وكونت وفدا على مستوى عال ضم وزير الدفاع خالد حسن عباس ووزير الإعلام عمر الحاج موسى وبدرالدين سليمان

ووزير الري يحيي منور ووزير المواصلات بشير عبادي ومدير مكتبي العميد منير حمد والسفير عبدالله الخضر.

وعند وصولنا إلى الصين أحستوا استقبالنا إذا اصطف ملايين البشر في الشوارع وهم يلوحون بعلم السودان، كما استقبلنا بالمطار الرئيس الصيني ماو تسي تونغ ورئيس الوزراء (شوان لاي) وعدد من المسئولين، وأعدوا لنا برنامجا حافلا لزيارة عدد من المدن الصينية والتعرف على ملامحها، فتعرفنا على معالم المدن، وعدنا إلى بكين لتوقيع الاتفاقيات، وشرحنا لهم مستلزماتنا لتلك المرحلة، ووافقوا عليها وكانت تشمل : رغبتنا في بناء قاعة رئاسية أطلق عليها فيما بعد قاعة الصداقة، وأعربنا عن رغبتنا في تدريب فرقة الإكروبات، وبناء مصنع نسيج الحصاحيصا، وكبري حنتوب، وشارع الأسفلت من حنتوب إلى القضارف، ومستشفى أبوعشر، وأبلغونا أن تكلفة ما طلبنا جميعا ثلاثة وثلاثين مليون دولار، وأردفوا إننا أعطيناكم أقل تكلفة ممكنة، وبالفعل تمت موافقتنا ووقعنا العقود، وعندما استلمنا نسختنا التفت للسيد عمر الحاج موسى وقلت له : أين نجد المبلغ لكي نسدد هذا القرض ونحن لا نملك دولارا واحدا، وأين نجد العمر كي نسدد هذا الدين، فرد عليّ الوزير عمر الحاج موسى : لقد أصبحنا تحت الأمر الواقع، ويضف النميري: لاحظت أثناء حديثي مع عمر أن " شواي " كان ينظر إلينا وسأل المترجم عن ماذا نقول فأفضى به إليه وبعد أن ادرك حديثنا طلب إلينا تسليم العقد وقام بتمزيقه، ثم تحدث مع مدير مكتبه الذي أرسله للتشاور مع الرئيس الصيني ماو، وبعد قليل جاء سكرتيره يحمل ورقة فيها كل البيانات وطلب إليّ للمترجم أن يحدثني بأن هذه المنشآت ستكون هدية من حكومة الصين بدون مقابل، فنحن لا ننسى فضلكم عندما قطعتم رأس الطاغية غردون الذي بطش بالشعب الصيني، وهذا أقل ما يمكن أن نقدمه لكم، قد انتابنا لهذا الحديث فرح لم يسبق له مثيل، وطلبت إلى عمر الحاج موسي عدم النشر ولم نحكيه حتى للوزراء،

وكانت تكلفة قاعة الصداقة ثلاثة ملايين دولار وبعد بداية العمل ارتفعت لأربعة عشر مليون دولار وقالوا نحن ملتزمين مهما كلفت، انتهت الرواية .

وهذا يؤكد أن الصين كانت مهتمة بتحسين صورتها الذهنية والتقرب للشعوب الإفريقية، وذلك نابع من إحساسها العميق بالمشتركات كالخضوع المشترك للاستعمار .

ومن نماذج هذه المرحلة بإفريقيا أيضا الحزب الشيوعي الصيني في تنجانيقا وزنجبار فقد كان أول اتصال من الكتلة الشيوعية بزنجبار بين طلاب العلم الزنجباريين ببريطانيا وتذكر المصادر أن الحزب الشيوعي الصيني قد استطاع تجنيد قرابة المائتي طالب زنجباري بالمملكة المتحدة وساهم في ابتعاثهم ليتلقوا دورات تدريبية مختلفة ومتنوعة وقد بدأت الصين في محاولات الأدلجة في أواسط الخمسينيات عن طريق المساعدات المالية، وقد وجهت الصين في سبتمبر 1959م إذاعة باللغة الإنجليزية لكل من زنجبار وموريشص وجنوب إفريقيا وفي الفترة من 1960 – 1963م نجحت الكتلة الشيوعية بشكل جاد في توسيع دائرة اتصالاتها وقد قدرت المساعدات الصينية في هذه الفترة بمائة ألف دولار سنويا.[13]

ويعتبر السيد عبدالرحمن محمد بابو (من مواليد 1924) من أشهر القادة الوطنيين في زنجبار الذي افتتح مكتبا بالقاهرة لابتعاث الطلبة الزنجباريين لدول الكتلة الشيوعية، سافر بابو للدراسة بالمملكة المتحدة 1951م وشهد ثورة الصين في عام 1954م، وقد زار بابو الصين وكان يعد أول متحرر إفريقي من شرق ووسط إفريقيا، فوجد في الصين نموذجا للتحرر من الاستعمار الغربي، ترأس بابو وكالة أنباء الصين وتحته تكون حزب ثوري باسم حزب الأمة وساهم بابو في ثورة زنجبار بعنف واختير وزيرا في أول حكومة اتحادية.

تعرف القس جوليس نيريري ذو التوجهات الاشتراكية على عبدالرحمن بابو من خلال السفارة الصينية التي فتحت أبوابها في يناير 1962م وزاد أعضاء السفارة من أربعة

أشخاص إلى ثلاثين دبلوماسيا مع وجود قنصلية صينية بزنجبار مما جعل الصين من أكبر المساندين لحركات التحرر التنزانية عن طريق مدها بالمال والسلاح . واكتسبت العلاقات التنزانية الصينية عمقا جيدا وقدمت العديد من المنح والقروض الميسرة لجمهورية تنزانيا[14] .

ونجد أن مرحلة التودد في العلاقات الصينية بإفريقيا قد شملت كثيرا من الدول الإفريقية مثل انقولا وجنوب إفريقيا وقد اتسعت هذه المرحلة لعقد الستينيات والسبعينيات وبعد هذه المرحلة اتجهت الصين لمرحلة التجدد أو التبادل التجاري وإقامة بعض الاستثمارات الخفيفة.

مرحلة التجدد

عملت الصين طول فترة التودد على تحسين الصورة الذهنية للصين عند الإفريقيين، ولاسيما بعد أن أقلعت عن محاولات غرس الفكر الشيوعي الصيني في البلدان الإفريقية ولجأت للدبلوماسية بديلا للأيديولوجية، وقد ارتبط هذا الأمر بثورة الأربعة والقيادة الجماعية، والتي اعتمد منهج الجماعية والميل للابتعاد عن فكر ما وتسي تونغ، لقد استطاعت الصين أن تجدد أهابها وتظهر بمظهر مقدم المعونات غير المشروطة، وحاولت جهدها الابتعاد عن الإملاءات السياسية فدخلت مرحلة التركيز على المنافع المشتركة ودبلوماسية تبادل المصالح win with strategy،وقد اختارات القارة الصين الإفريقية بجانب الاعتبارات العاطفية التي عرضتها في مرحلة التودد لاعتبارات تجارية تميزت بها إفريقيا، وموارد طبيعية ومواد أولية بكرة وغير مستقلة.

الجدول التالي : يوضح الإمكانات الاقتصادية لإفريقيا والتي كانت حافزا للوجود الصيني [15].

النمو الاقتصادي	5.8٪ سنويا	نسبة إنتاج الكوبالت	27٪
نسبة احتياطي النفط في العالم	12٪	نسبة انتاج اليورانيوم	30٪
نسبة احتياطي الغاز في العالم	10٪	نسبة انتاج الذهب	50٪
نسبة انتاج الحديد الخام	9٪	نسبة انتاج الاحجار الكريمة	40٪
نسبة انتاج البلاتين	90٪	الثروة السمكية بقيمة صادرات	2.5 مليار دولار سنويا

وقد نظرت الصين للتغيرات الإيجابية التي حدثت بإفريقيا فيما يخص التحول الديمقراطي و تغير القادة مما أدى إلى ازدياد حيز الديمقراطية وارتفاع نغمة الرقابة على الفساد السياسي والمالي(16) وبالتالي التخلص من الأنظمة التي كانت تتبع للدول الغربية والتي طالما منحتها امتيازات كبيرة وسيطرة شبه تامة على الموارد الطبيعية بالقارة.

وشهدت إفريقيا في هذه المرحلة ظاهرة انحسار نسبي في النزاعات والحروب مما جعل الصين تغرق الأسواق الإفريقية بالبضائع التي يتناسب ثمنها مع المجتمعات الإفريقية والمناخ الإفريقي، على الرغم من قدرتها على إنتاج ماركات تجارية عالية الجودة وغالية الثمن . وقد شهد حجم التبادل التجاري الصيني خلال العقدين الثامن والتاسع مدى غير مسبوق، الأمر الذي جعل الصين تصدر إعلان فوكاك سنة 2000، ثم إصدار حكومة الصين وثيقة سياسات الصين تجاه إفريقيا في 12 يناير 2006م كان التركيز فيه على الجانب الاقتصادي لما يمثل من أهمية للدول الإفريقية

التي تسعى إلى تطوير بنيتها التحتية وتنمية اقتصاداتها بما يتماشى والظروف والاستثمارات الدولية، فطفقت إفريقيا تحسن مناخ الاستثمار باستصدار القوانين التي تجذب الاستثمارات الأجنبية .

اتفاقية التجارة الصينية الإفريقيـــة

" وثيقة " سياسات الصين تجاه إفريقيا

وقد شملت التركيز على مجالات للشراكة من عدة بنود :

1 - التجارة : اتخذت الصين التجارة مدخلا مناسبا للقارة الإفريقية حثها على علاقات أكثر عمقا ولأجل ذلك قدمت الصين تسهيلات جمركية للسلع الإفريقية واستحدثت غرفة صينية إفريقية مشتركة للصناعة والتجارة أملا في الوصول مستقبلا إلى توقيع اتفاقية تجارة حرة مع الدول والمنظمات الإفريقية.

2 - الاستثمار : أوجدت الصين ضمانات مغرية لدفع الشركات الصينية وتشجيعها على الاستثمار في إفريقيا بتقديم التسهيلات اللازمة وبالمقابل السماح بالشركات الإفريقية التي تريد الاستثمار في الصين على قلتها، مع الاتفاق مع الدول الإفريقية على تهيئة كل الظروف للشركات من الجانبين خاصة ما تعلق بالجانب الأمني .

3 - التعاون المالي ومن ناحيتها اعتمدت الصين على تقديم القروض الميسرة طويلة الأمد وقليلة الفائدة .

4 - التعاون الزراعي: ركزت الاتفاقات على الوعود بإنشاء استثمارات زراعية لتأمين الأمن الغذائي للدول الإفريقية، إلا أن الوجه الأكثر إضاءة هو استفادة الصين من المحاصيل الإفريقية لسد الفجوة الغذائية للقبيلة المليارية .

5 - تأسيس البني التحتية : ركزت الصين في اتفاقاتها على الابتداء بالطريق والطاقة الكهربية ومد خطوط البترول . وغيرها من المنشآت الأساسية التي طالما شكلت عقبة في طريق الاستثمار الأجنبي.

6 - التعاون في مجال استخراج الموارد الطبيعية : : بالاستعانة بالتقانات الصينية لكشف واستخراج ثروات باطن الأرض

7 - التعاون السياحي : عملت الصين على تطوير المنشآت السياحية في إفريقيا وتنظيم الافواج السياحية للصينيين لزيارة إفريقيا والتعرف عليها وربما الاستقرار بها..

8 - إعفاء وتخفيض الديون : حث المجتمع الدولي على السير بنفس خطاها مراعاة للظروف التي تمر بها القارة الإفريقية ومن ناحيتها فقد شرعت الصين في إعفاء بعض الديون القليلة والتفاوض بها نحو فوائد أخرى كالأرض مقابل الديون ..

9 - المساعدات الاقتصادية : ساهمت الصين في تقديم المساعدات العينية خاصة في المجال الصحي وبناء وتأسيس الفنادق وإعانة صيانة الدور الحكومية وذلك مما يحسن صورتها الذهنية.

مرحلة التمدد:

أسست مرحلة التجدد للثقة في أساليب التعاون الصيني، لدى الإفريقيين فتطلعوا لعطاء أكثر مؤسسية واستدامة، واستجابت الصين لنداءات القادة الإفريقيين، رغم تخلف بعض الدول عن سداد ديونها وبعض النزاعات التي أدت إلى فصل بعض الأجزاء عن الدول مما اربك مسيرتها.

بدأت هذه المرحلة في العقد الثاني من الألفية الثالثة، فبعد إقرار وثيقة سياسات الصين تجاه إفريقيا في 2006م اتضح للصين في العام 2010م وبعد الأزمة الاقتصادية الدولية وانكماش الاقتصاد الأمريكي والأوربي، أن الجو مهيأ لأوجه التعاون الصيني الإفريقي أن تنقلب إلى شراكة مؤسسة على الاتفاقيات الجماعية والثنائية وحتى هذه المرحلة فقد اقتضت التدرج وزيادة الحضور الصيني في حل الأزمات السياسية والدفاع عن إفريقيا في المحافل الدولية، وفي العام 2015م انعقد مؤتمر الشراكة الدائمة بين الصين وإفريقيا، حيث تضمنت القمة خطة عمل للأعوام 2016 - 2018 فقد اتفق القادة الأفارقة مع نظرائهم الصينين على رفع العلاقات الاستراتيجية إلى شراكة تعاون استراتيجية شاملة بما يساعد على توسيع نطاق التعاون.

طرحت هذه القمة سلسلة من الإجراءات الجديدة التي تدفع تحقيق الارتقاء الشامل للتعاون الصيني الإفريقي إذ أعلن الرئيس شيء جين بيونغ نيابة عن حكومة الصين إجراءات هامة متمثلة في عشر خطط تعاون كبرى لتطوير العلاقات الصينية الإفريقية في مجالات تطبيق التصنيع وتطبيق التحديث الزراعي، وبناء المنشآت التحتية، والتنمية الخضراء، وتسهيل التجارة والاستثمار، والحد من الفقر، والصحة العامة والتبادلات الإنسانية والسلام والأمن .

كما حملت مبادرات الجانب الصيني خمسة أعمدة كبري لتمتين العلاقات شملت .

1 - التمسك بمبدأ المساواة والثقة المتبادلة في مجال السياسة

2 - التعاون والفوز المشترك في مجال الاقتصاد

3 - التعليم المتبادل في المجال الحضاري والثقافي

4 - المساعدة المتبادلة في مجال الأمن

5 - الوحدة والتناسق في الشؤون الدولية

وتم التوقيع على 63 اتفاقية متنوعة بلغ حجمها 18.2087 مليار دولار منها 16.228 مليار دولار امريكي استثمارات مباشرة لشركات صينية في إفريقيا وقروضها التجارية للدول الإفريقية، اي 88.74٪ من إجمالي قيمة الاتفاقيات

الجدول التالي : يوضح حجم التعاون الاقتصادي بين إفريقيا والصين منذ قمة جوهانسبورغ [17].

عدد الاتفاقيات الموقعة	254 اتفاقية	
القيمة الإجمالية للاتفاقيات	50.755 مليار دولار منها	1.7٪ كمساعدات
		6.27 ٪ قروض تفضيلية
حجم الاستثمارات المباشرة في إفريقيا	46.553 مليار دولار	
	تمثل 91.73 من القيمة الإجمالية للاتفاقيات	

لعل أهم المبادرات التي خرجت بها هذه القمة هو ربط مبادرة الحزام والطريق التي طرحها الرئيس شيء جين بيونغ خلال جولته في وسط آسيا ومجموعة دول الآسيان في سبتمبر 2013م بالإضافة للطريق البحري للقرن الحادي والعشرين، كما طرح تعزيز الحوار والتواصل. والمبادلات التجارية ومبادلات العملة والتواصل الشعبي. ويعطي هذا المشروع نبضا عصريا جديدا لطريق الحرير، ويقدم حيوية جديدة للتعاون الآسيوي والأوراسي.

ونظرت الصين إلى إن التشارك في بناء الحزام مع الطريق يتماشى مع مساعيها لتعزيز التعاون الإقليمي الذي يمثل التيار السائد في العصر حيث سيتم الربط فيما بين آسيا الوسطي وجنوبي آسيا وجنوب شرقي آسيا وغربي آسيا وغيرها من المناطق دون الإقليمية من خلال الحزام مع الطريق الأمر الذي يعزز التواصل فيما بين هذه المناطق ويمكنها من تكامل بعضها البعض في الاحتياجات، واستفادة كل منها من مزايا غيرها ، وبالتالي يتم ويستكمل سلاسل لوجستية وصناعية وقيمية تغطي قارتي آسيا وأروبا.

وهناك وصلتان (رابطتان) أحداهما الربط بين تعديلات الهيكل الصناعي في الصين والتنمية الصناعية في إفريقيا ، والرابط الثاني هو الربط بين مبادرة حزام واحد طريق واحد الصيني وبين استراتيجية إعادة الإحياء والإنعاش والتنمية في إفريقيا ، بما يمكن أن يمهد الطريق للرابطتين والمزيد من التداخل والتفاعل بين إفريقيا والصين .

وقد ذكر الرئيس الصيني بتعهداته بتمويل ثلاث شبكات : خط سكك حديد فائق السرعة في إفريقيا وخطوط بحرية فاعلة و خطوط طيران دولية وإقليمية؟ وأكد الرئيس أن أكثر من نصف المساعدات الأجنبية التي تقدمها الصين، سيتم توجيهها إلى إفريقيا كما سيتم زيادة الإقراض بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي، حيث سيصل إجمالي القروض المقدمة من الصين إلى 30 مليار دولار أمريكي، تم تقديم ملياري دولار أمريكي لصندوق تنمية الصين - في إفريقيا[18]

ويؤدي هذا الطريق إلى زيادة حجم التجارة الثنائية إلى الضعف لتصل إلى ما قيمته 40 مليار دولار أمريكي ورفع الاستثمارات الصينية الإجمالية المباشرة في إفريقيا من 25 مليار دولار أمريكي إلى 100 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2020 وقد تم تدشين لعشر الخطط للتعاون التي تم وضعها وإقرارها خلال قمة جوهانسبرج بين الصين وإفريقيا (من 4 -5 ديسمبر 2015م) التي أشرنا إليها سابقا .

ومن البنية التحتية أدركت الصين احتياج الدول الإفريقية إلى تطوير البنية التحتية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار، حيث لاتزال تلك البنية هي عنق الزجاجة الرئيسي الذي يعوق التنمية الاقتصادية في إفريقيا.

وطبقا لتقييم سابق حول متطلبات البنية التحتية في إفريقيا والذي تم إجراؤه في عام 2006م من جانب بنك التنمية الإفريقي فإن اقل من ثلث الدول الإفريقية شبه الصحراوية لديها كهرباء وهناك فقط 56٪ يستطيعون الحصول على مياه نظيفة، وبالكاد حوالي ثلث الأفارقة الذين يعيشون في المناطق الريفية يعيشون بالقرب من الطريق، وحوالي 4٪ من الأراضي الزراعية في إفريقيا يتم ريها والقارة بها أقل من الربع من الطرق الممهدة عن كل كيلو متر أقل من المناطق النائية الأخرى(19)

ويرى هي وين نينغ أن الاستثمار في مجال البنية التحتية في الماضي قد ساعد على تعزيز الاقتصاد الإفريقي وأن الذهاب في هذا الطريق إلى أقصاه يجعل الناس يستمتعون بالطرق وخطوط سكك الحديد والمراكز الرياضية الأفضل الخ، كما أنه يساهم بشكل أو بآخر في تطوير ودفع التكامل الاقتصادي الإفريقي.

ويقر وين بينغ أن هناك مصدراً للدعم السياسي والاقتصادي للدول الإفريقية الوثيقة الصلة، وكذلك بالنسبة للتكامل الإفريقي ليصب في استراتيجيات التنمية الوطنية وكذلك أولويات أجندة الاتحاد الإفريقي 2063)

وفي هذا المجال وقعت الصين والاتحاد الإفريقي في يناير 2015م مذكرة تفاهم للتعاون في مجال شبكات البنية التحتية الرئيسية وعمليات التصنيع وفي الإطار الاستراتيجي لأجندة 2016 قامت الصين بزيادة ودعم تعاونها مع الدول الإفريقية في مجالات السكك الحديد والطرق السريعة والطيران الإقليمي والتصنيع، وسوف تساعد في تطوير طريق الحرير .

ترتبط مشروعات الامتياز الصيني في إفريقيا لطريق الحرير بصورة مباشرة حيث حصلت هيئة الطرق والجسور الصينية التي تملكها الدولة على حق الامتياز لمشروع خط سكك كينيا الذي تشكل مرحلته الأولى.

مشاريع الامتياز الصيني في إفريقيا

- حصلت هيئة الطرق والجسور الصينية التي تملكها الدولة على حقوق امتياز مشروع خط سكة حديد كينيا – نيروبي
- 485 كيلومتر في خط يربط بين ممباسا – ونيروبي
- أما المرحلة الثانية: خط طوله 440 كيلومترا يربط بين نيروبي – ومالابا(أوغندا)
- ربط كينيا، وبورندي، وتنزانيا ورواندا، وأوغندا وكذلك الامتداد في المستقبل حتى إثيوبيا، وجنوب السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية
- تتحمل الصين 80٪ من إجمالي التكاليف، بقرض تجاري بسعر فائدة يبلغ 1.4٪ على مدار 15 سنة كذلك سيقدم بنك إكسيم الصيني امتيازا للتنازل يبلغ مقداره 1.63 مليار دولار.

التحديات التي تجابه الاستثمارات الصينية في إفريقيا:

يعد الهاجس الأمني من أكبر التحديات التي توجه الاستثمارات ومبادرة الشراكة الدائمة بين الصين وإفريقيا، إذ لاتزال إفريقيا من أكثر القارات التي تعاني من الحروب والاضطرابات وانعدام الاستقرار السياسي، كما أن استخدام الكادر المحلي والعمالة المحلية صعب في المشروعات الصينية إذ لم يتعود المواطن الإفريقي العمل لساعات متواصلة بصورة منضبطة ومنتجة، ولا يتوقع أن يكون هنالك تبادل فني واستيعاب للتكنولوجيا الصينية، بجانب التكاليف الباهظة للبني التحتية في

عالم متغير بجانب صعوبة الارتباط بين جوانب الإنشاء والحماية والبيئة والصيانة والأرباح.

مستقبل العلاقات الصينية الإفريقية:

لعله من الواضح أن الصين تعمل في انسجام وتعاون مع الفاعلين الدوليين، أمريكا الاتحاد السوفيتي وأروبا بدلالة وجودها في مجلس الأمن، وتعد هذه الدول من الدول المؤسساتية التي تعمل بمبدأ التعاون المشترك مع الكبار، وليس من المحتمل أن تفقد الصين دبلوماسيتها للاختلاف معها وفي ظل هذا التوافق ستظل الصين من الفاعلين المؤثرين المستفيدين من مشاريع التنمية في إفريقيا وذلك وفق استخدامهم الانخراط الحذر واعتماد سياسة التوازن في مناطق النزاع وعدم التسرع في احتلال موقع متقدم في النظام الدولي واستخدام نمط التوسع المتدرج، بجانب الإحياء الحضاري للإرث الثقافي الصيني الذي مكنها في الماضي للتعامل مع الشعوب الأخرى، واستخدام المحددات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية شديدة الخصوصية للنظام الصيني وذلك فيما يرجح إعادة نظام التعددية القطبية والتعايش بين الأقطاب.

لا يتوقع البحث أن تظل الصين الأولي للاستفادة من الموارد الإفريقية وإحداث التنمية المستدامة لهذه المجتمعات ولكن سيظل لها موقع متقدم على بعض الدول الأوربية وربما الإتحاد السوفيتي في ظل تضاؤل الامتياز الإنجليزي الفرنسي الذي سوف ترثه الولايات المتحدة .

وفي الختام فإن الجهود الصينية سوف تصب في مصلحة البلدان الإفريقية في مجالات الوعى والصحة والتعليم والاقتصاد لاعتماد الصين مبدأ المسؤولية الاجتماعية .

الهواشي السفلية :

1. السفير شوان هي في محاضرة حول التوجهات الصينية بعد مرحلة الإصلاح والتحديث والانفتاح على الخارج، معهد البحوث الآفرو - آسيوية، بكين 2012م.
2. القطب الصيني محددات دور الصيني في مرحلة أعداد الهيكلة الدولية، مجلة السياسة الدولية، تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية يناير 2017م
3. مالك عويني : المساقات الغالبة في الصعود الصيني في اللاقطبية، السياسة الدولية يناير 2017م
4. محمد عثمان جلال : الإحياء الحضاري: مستقبل الصين في النظام الدولي : السياسة الدولية يناير 2017م
5. حسين إسماعيل : أولوية الاقتصاد : انعكاسات تحول نمط التنمية على آفاق الصعود الصيني، السياسة الدولية يناير 2017م
6. سامي السلامي : التوسع المتدرج : السيرورة الجدلية لتطوير الصين أدوات سياستها الخارجية، السياسة الدولية، يناير 2017م
7. وليد عبدالحي : الانخراط الحذر : هل تعيد دور الصين في الشرق الأوسط: السياسة الدولية يناير 2017م .
8. نيللي كمال الأمين : القيادة المؤجلة : استراتيجية الصين لتأسيس ركائز التعددية، السياسة الدولية 2017م
9. بروفيسور لي أنشان Prof le Anshan African studies in 1994 china

10. عمر عبدالفتاح : الدراسات الإفريقية بالصين : مجلة دراسات إفريقية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية .

11. مقابلة مع الدكتور عبدالله دينق نيال الوزير السوداني السابق 2017/10/12م

12. راجع على المدني : الدبلوماسية الناعمة تجاه إفريقيا العلاقات الصينية السودانية دار جنان 2015

13. أحمد هلال رمضان، الصين وحركات التحرر الإفريقية، جامعة القاهرة، 2014م

14. المصدر: www.noonpost.net

15. وانغازي ماثاي افريقيا والتحدي ترجمة أشرف محمد كيلاني (الكويت: عالم المعرفة 2014)ص 53

16. المصدر ww,chinatoday.com بالتصرف

17. أ.د. وين بغ، حزام واحد طريق واحد : تواصل جديد للعلاقات الصينية الإفريقية في التنمية المستقبلة، عميد معهد دراسات غرب آسيا وإفريقيا، الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية

18. (هاري برودمان، طريق الحرير بإفريقيا، الحدود الصينية الهندية الجديدة البنك الدولي 2006).،

19-Lu Ting-en 2000 : Wen Yunchao 2000 He Xiurong Wang Xiqquing & Li Ping 2000 Chen Zhongde Yao Guimei & Fan Yushu 2000)

20-Dr. Aliyu Harum Muhammad & Aliyu Jibia , The Role of Dakar N'Djamena-Port Sudan Rail Road in Reveing Traditional Hajj Routes. طرق الحج المجلد السادس ص 29